

اللّٰهجات العربيّة

مُدونة عربيّة تُعنى باللّٰهجات العربيّة بين الثّراث والمُاصرة

fb.me/ar.dialects

مُنا لُغويّ : مكيّا لُطفي على الرّسول
http://phonetics-acoustics.blogspot.com

التوثيق :

مجلة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية

بالمنصورة- ، المجلد/العدد: ع27, ج 1 م2008

بين اللهجة والضرورة



دكتور

أحمد لطفي عبد المنعم دويدار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلاة وسلاماً على المبعوث رحمة
للعالمين ... وبعد

فإن المنعم النظر في الضرورة الشعرية يجد فيها بعض القضايا
التي لم يُقَلَّ فيها الكلمة القاطعة بعد ، وخاصة إذا حاولنا أن نربط بينها
وبين اللهجات العربية ؛ فإن كثيراً مما قيل إنه ضرورة شعرية وُجد أنه
مطروق على ألسنة بعض العرب في شعرهم ونثرهم سواء بسواء .

ولذا فإن هذا البحث يتناول هذه القضية المهمة ، وما كان يمكن أن
نتطرق إليها دون تعريف الضرورة الشعرية ، وحتى يمكننا الخروج
بتعريف مُرضٍ فإننا مهدنا له بحديث موجز عن مكانة الشعر ودوره بين
العرب ، ثم تحدثنا بعد تعريف الضرورة عن لغة الشعر التي لا بد أن
تتميز عن لغة النثر وبيننا أن هذا التميز يقتضي أن يكون لهذا قواعد
ولذاك قواعده ، وإن اتفقت هذه القواعد في الأعم الأغلب ، وهذا الذي
تميزت به هو ما أطلق عليه في العربية الضرورة الشعرية .

وتحدثنا بعد ذلك عن موافقة بعض اللهجات العربية لما قيل إنه
ضرورة شعرية وبيننا أن هذه العلاقة كانت معروفة للعلماء ومع ذلك لم
يخرجوا هذه الظواهر عن نطاق الضرورة وبيننا رأينا في ذلك .

ثم تحدثنا عن بعض الظواهر اللهجية والمنسوبة إلى بعض العرب وقيل
إنها ضرورة شعرية ، وخاصة هذه الظواهر التي نسبت لمن عرف عنهم
الفصاحة ومن أخذت منهم اللغة كتميم وقيس وأسد وبادية الحجاز ، والتي جاء

لها استعمالات لا يشك في فصاحتها خاصة القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة والشاذة ونثر العرب وحديث رسول الله - ﷺ - حتى ينتقي عنها الوصف بالضرورة الذي يقتضي الخروج من نطاق الفصاحة .

والله أسأل أن يفيد به وأن يعلمنا ما لم نعلم .

دكتور

أحمد لطفي عبد المنعم دويدار

تمهيد

حينما نذكر كلمة " الضرورة " فإن القول والذهن ينصرف إلى ضرورة الشعر دون غيره من فنون الكلام كالخطابة والكتابة والأمثال وغيرها ، ذلك أنه لا ضرورة لهذه الفنون ؛ فليس متاحاً لمستعملها أن يخرج عن القواء المتفق عليها للغة ، أما الشعر فقد استثنى من ذلك وقد فتح أمامه نوافذ تفكه عن صوارم القواعد بعض الأحيان ، ذلك أن الشعر العربي له من المخانة والأهمية ما يتيح له هذا الاستثناء .

" فالشعر أرفع منزلة من الخطابة لحاجة العرب إلى الشعر في تخليد المآثر وشدة العارضة ، وحماية العشيرة ، وتهيبهم عند شاعر غيرهم من القبائل فلا يقدم عليهم خوفاً من شاعرهم على نفسه وقبيلته " (١) فالشاعر هو حامٍ لقومه وهو لسانها الناطق بأمجادها والمخلد لمآثرها فهو يمثل اهتمامات قبيلته ويعكس سياستها الخارجية ونشر فضائلها ، والتغني بتقاليدها ، ويرفع من شأن أبطالها ، ويبشر بمطامحها ، وعلى مستويات متعددة راح الشعراء يعبرون عن الإطار العام للقبيلة الجاهلية ، فالشعر إذن كان علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، كما يقول سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (٢) .

" وكتب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى أبي موسى الأشعري : مُرْ مَنْ قَبْلَكَ بتعلم الشعر ؛ فإنه يدل على معالي الأخلاق ، وصواب الرأي ، ومعرفة الأنساب .

(١) العمدة لابن رشيق - دار الجيل - بيروت - ط الرابعة ١ / ٨٢ .

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي - شرح محمود شاكر - مطبعة المدني -

وقال معاوية - رحمه الله - يجب على الرجل تأديب ولده ، والشعر
أعلى مراتب الأدب " (١) .

فالشاعر الجاهلي يستطيع بحسن بيانه أن يصل إلى غايته عند
سامعه ، ولذا قيل إن " الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبيب إلى
النفس ما قصد تحبيبه إليها ، ويكره إليها ما قصد تكريهه ، لتحمل بذلك
على طلبه أو الهرب منه بما يتضمن من حسن تخيل له ، ومحاكاة
مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيئة تأليف الكلام ، أو قوة صدقه أو
قوة شهرته ، أو بمجموع ذلك ... " (٢) .

وليس أدل على مكانة الشعر العربي وقوة تأثيره من قول رسول الله
- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " الشعر كلام من كلام العرب جزل ، تتكلم به
في نواديها ، وتسئل به الضغائن " (٣) وقوله - ﷺ - : " إن من الشعر لحكمة
وإن من البيان لسحرا " (٤) .

ولقد كان للشعر مجال مهم فيما كان بين الرسول - ﷺ -
والمشركين فقد " أتى حسان بن ثابت إلى النبي - ﷺ - فقال : يا
رسول الله : إن أبا سفيان بن الحارث هجاك ، وأسعده على ذلك نوفل
بن الحارث وكفار قريش ؛ أفتأذن لي أن أهجوم يا رسول الله ؟ فقال
النبي - ﷺ - : فكيف تصنع بي ؟ فقال : أسلك منهم كما تسئل الشعرة

(١) العمدة لابن رشيقي ١ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني تح محمد ابن الخواجة - دار الغرب
الإسلامي - بيروت - ص ٧١ .

(٣) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي خطاب القرشي ت / على محمد
البجاوي - دار نهضة مصر - القاهرة ص ٣٤ والعمدة ١ / ٢٨ .

(٤) السابق ٣٤ .

من العجيين ! قال له : أهجهم وروح القدس معك ، واستعن بأبي بكر؛ فإنه علامة قريش بأنساب العرب ... " (١).

وإن طبيعة البحث هنا وخاصيته لا تتيح لنا أن نذكر أكثر من ذلك ، ولكن يجب أن نعرف المقصود بالضرورة هذه .

الضرورة :

قال صاحب القاموس : " الاضطرار : الاحتياج إلى الشيء واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطراً بضم الطاء، والاسم : الضرة ، والضرورة : الحاجة " (٢).

وقال ابن منظور: "رجل ذو ضارورة وضرورة ، أي ذو حاجة ، وقد اضطراً إلى الشيء أي ألجئ إليه الليث : الضرورة اسم لمصدر الاضطرار ، تقول : حملتني الضرورة على كذا وكذا " (٣) . وقال الفيومي: "واضطره بمعنى ألجأه إليه وليس له منه بُدٌ ، والضرورة اسم من الاضطرار " (٤) " والضرائر : المحاويج " (٥) .

المعنى اللغوي إذن يبين أن الضرورة هي الشيء الذي يلجأ إليه المرء وليس له منه فكاك وبُدٌ ، فما نصيب مصطلح " الضرورة الشعرية من هذا ؟

لعل الإجابة تكمن في حادثة ذكرها ابن جني حيث يقول : " قال أبو

(١) انظر السابق ص ٣٥ وما بعدها .

(٢) القاموس المحيط للفيروزآبادي الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧ م

(ض ر ر) .

(٣) لسان العرب ابن منظور - دار المعارف - مصر (ض ر ر) .

(٤) المصباح المنير - الفيومي - دار العلم - بيروت - (ض ر ر) .

(٥) الصحاح للجوهري تح أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين (ض ر ر) .

العباس : حدثني أبو عثمان قال : جلست في حلقة الفراء ، فسمعتة يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ . : فَيَذْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

قال : فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجر في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر ، فيحذف . قال : فقلت : وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن مني ؟ قال : فسأل عني ، فقيل له : المازني فأوسع لي . قال أبو الفتح : قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة ؛ أنسا بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ؛ ألا ترى إلى قوله :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي . : عَلَى ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر الوزن . وله نظائر . فكذاك قال : (فليدن مني) وهو قادر على أن يقول : (فليدن مني) لما ذكرت^(١) . فالمازني يرى أنه لا ضرورة للشاعر هنا حيث يمكنه أن يعدل إلى الأصل دون إخلال بالوزن ، والفراء يرى أن الضرورة قائمة وإن استطاع الشاعر العدول أو علل ابن جني بأن ذلك جائز للشاعر حال الاستطاعة له أن يعدل أنسا بذلك له في حال عدم الاستطاعة . ولذلك اشتهر أن هناك رأيين في هذه القضية يلخصهما السيوطي بقوله : " وقد اختلف الناس في حد الضرورة ، فقال ابن مالك : هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

وقال ابن عصفور : الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص

(١) ابن جني - الخصائص تح محمد على النجار - دار الكتاب العربي - بيروت - ٣ /

بعبارة أخرى ، قال بعضهم : وهذا الخلاف هو الذي يعبر عنه الأصوليون بأن التعليل بالمظنة هل يجوز ؟ أم لا بد من حصول المعنى المناسب حقيقة ؟ وأيد بعضهم الأول بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها " (١) .

على أن الخلاف لم يكن فقط بين هذين العالمين ، بل كان قبل ذلك بكثير ؛ فالرأي الأول الذي نسبته السيوطي إلى ابن مالك ت ٦٧٣ سبق به أبو عثمان المازني ت ٢٤٩ كما رأينا في نص ابن جني السابق - وإن اشتهرت نسبته إلى ابن مالك .

والرأي الثاني الذي اشتهرت نسبته إلى ابن عصفور ت ٦٦٩ والذي قاله في كتابه " ضرائر الشعر " حيث قال : " اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر . أجازت العرب منه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أم لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر " (٢) .

هذا الرأي سبقه إليه كثير من العلماء ، منهم ابن جني ت ٣٩٢ كما رأينا في النص الذي أوردناه والذي يقول فيه " إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنساً بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها " (٣) ؛ بل إننا نجد هذا الرأي عند سيبويه ت ١٨٠ فإذا كان ابن

(١) السيوطي . الاقتراح في علم أصول النحو تح د/ أحمد محمد قاسم - مطبعة السعادة ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) ابن عصفور . ضرائر الشعر ت السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت - الطبعة الثانية ص ١٣ .

(٣) الخصائص ٣/ ٣٠٣ وقد سبق النص كاملاً .

عصفور استدل على ما طرحه بقوله : " دليل ذلك قوله :

كم بجود مقرف نال العلى . : وكريم بخله قد وضعه

في رواية من خفض " مقرفاً " ألا ترى أنه فصل بين " كم " وما أضيفت إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه الشعر مع أنه لم يضطر إلى ذلك إذ يزول عن الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه " (١).

فإن هذا قد سبق به سيبويه حيث يقول : " وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ (كم) (٢) وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر :

كم بجود مقرف نال العلى . : وكريم بخله قد وضعه

الجر والرفع والنصب على ما فسرناه " (٣).

وهو يضع في بدايات كتابه باباً بعنوان " باب ما يحتمل الشعر " يقول فيه : اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ... " (٤) ثم يقول في نهايته : " وليس شيء يُضْطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضع جمل ، وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله " (٥) .

على أنا نجد من ينسب إلى سيبويه رؤية أن الضرورة هي ما ليس

(١) ضرائر الشعر ١٣ .

(٢) زيادة من عندنا لبيان .

(٣) انظر سيبويه - الكتاب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٦٦ / ٢ ، ١٦٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٦٠ .

(٥) السابق ١ / ٣٢ .

للشاعر عنه مندوحة ، ثم نجد أحد الباحثين ^(١) يرد على هؤلاء بأدلة قوية لا سبيل لذكرها خوف الاستطراد ^(٢) .

على أنا نرى رأياً ثالثاً في هذه القضية وهو أنه لا ضرورة البتة وما ذكره الشعراء من مخالفة لقواعد اللغة في شعرهم إنما هو خطأ وقعوا فيه يستقبح في الشعر كما يستقبح في النثر سواء بسواء .

نستشف ذلك من بعض النصوص التي تسوي بين الضرورة والخطأ واللحن ؛ فياقتوت الحموي ينقل بعض ما قيل عن الكسائي ؛ فيقول: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو" ^(٣) وأبو هلال العسكري يقول عن الضرورة : " وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها ؛ ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم ، ولو نقدت وبُهِرَجَ منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها " ^(٤) .

بل إن نرى القزاز القيرواني الذي ألف كتاباً في " ما يجوز للشاعر في الضرورة " يعيب على النابغة بعض قوله ويراه مقولاً على الغلط ؛ فقد قال النابغة : "

من آل مية رائج أو مُغْتَدٍ . : عَجَلان ذا زادٍ وغير مزود

(١) أستاذنا الدكتور / إبراهيم حسن - سبويه والضرورة الشعرية - مطبعة حسان ص ٣٩

(٢) انظر السابق ٣٩ - ٤٨ .

(٣) ياقوت الحموي - معجم الأبناء - نشر أحمد فريد رفاعي - القاهرة ١٩٥٦م / ١٣ / ١٨٣ .

(٤) أبو هلال العسكري - الصناعتين - ت على البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم -

القاهرة ١٩٥٢م .

ثم قال فيها :

زعم البوارخ أن رحلتنا غداً .: وبذاك خبرنا الغراب الأسود^(١)

ثم يقول القزازي : " وهذا من أقبح العيوب ، ولا يجوز لمن كان مولداً هذا ؛ لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغلط ، وقلة المعرفة وأنه يجاوز طبعه ولا يشعر به ، ألا ترى أن النابغة غني له به فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع فطن له ورجع عنه " ^(٢) .

فإن قيل : هل يخطئ العربي وإن كان قوله شعراً ؟ فإننا نرى من النصوص ما ينسب الخطأ إلى بعض العرب حتى في غير الشعر ؛ فالسيوطي ينقل عن ابن خلوويه قوله : " كان الفراء يجيز كسر النون في شتان ، تشبيهاً بسيان وهو خطأ بالإجماع ، فإن قيل : الفراء ثقة ، ولعله سمعه !
فالجواب: إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي ، لأنه خالف سائر العرب وأتى بلغة مرغوب عنها " ^(٣) .

بل إن العوتبي ينسب الخطأ إلى قول تقوله قبيلة كاملة ، فيقول : " وليس في كلامهم دكر ، وربيعه تغلط فتقول : دكر في معنى ذكر " ^(٤) .
ونحن وإن كنا لا نوافق أن نخطئ عربياً فصيحاً في عصر الاحتجاج فإننا نورد مثل هذه النصوص لنبين أن بعض العلماء قد تجرأ على قول ذلك وهذا يجعل تخطئة شاعر دعت ضرورة شعره إلى مخالفة بعض قواعد اللغة أيسر وأسهل ؛ كما رأينا ذلك عند ابن فارس الذي قدم

(١) ما يجوز للشاعر من الضرورة ١٤٧ .

(٢) السابق ١٤٨ .

(٣) السيوطي - الأشباه والنظائر في النحو - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ / ٢ / ٥٠٤ .

(٤) سلمة بن مسلم العوتبي - الإبانة في اللغة العربية - وزارة التراث القومي - مسقط -

لرأيه بتسليمه أن الشعراء أمراء الكلام ثم أوضح أن هذه المكانة لا تبيح لهم الخروج عن نهج الصواب فقال: " والشعراء أمراء الكلام ، يقصرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومنون ويشيرون ويخلصون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز . ولا معنى لقول من قال :

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله ... فكله غلط وخطأ ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَوْنَ الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فردود . بلى للشاعر إذا لم يطرّد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مُخطئاً ولا حناً " (١) .

ثم فصل قوله هذا في رسالته التي أسماها " ذم الخطأ في الشعر " حيث بيّن أن الشعراء كغيرهم لا عذر لهم إن أخطأوا ونعي على العلماء الذين أولوا لهم قولهم : فقد أوضح " أن ناساً من قدماء الشعراء ، ومن بعدهم ، أصابوا في أكثر ما نظموا من شعرهم ، وأخطأوا في اليسير من ذلك فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ويتمحلون لذلك تأويلات ؛ حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً " (٢) ويذكر بعد ذلك ما قاله سيبويه في كتابه تحت عنوان " هذا باب ما يحتمل الشعر " (٣) ثم يقول : " ولم يكن قصدي لذكره أفراداً

(١) ابن فارس - الصاحبى - عيسى البابى الحلبي - القاهرة ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٢) ابن فارس - ذم الخطأ في الشعر - تح د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي -

مصر - ص ١٧ ، ١٨ .

(٣) انظر للكتاب ١ / ٢٦ - ٣٢ .

له في هذا الباب دون سائر أهل العربية من الكوفيين والبصريين ؛ لأن
كلاً أو الأكثر وقعوا في مثل ذلك " (١) .

ثم أخذ يرد على حجج من يتيحون للشعراء ذلك فقال : " فإن قالوا
لأن الشعراء أمراء الكلام قيل ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ وهبنا
جعلنا الشعراء أمراء الكلام ، لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطبوا ويقولوا
ما لم يقله غيرهم " (٢) .

ثم أخذ يفند قول من يرون أن الضرورة هي التي أدت بالشعر إلى
ذلك ؛ فقال : " فإن قالوا : أن الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنه يريد إقامة
وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره . قيل لهم : ومن
اضطره أن يقول شعراً لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ . ونحن لم نر ولم
نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة ، بسوط أو سيف إلى أن يقول
في شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره " (٣) .

واسترسل بعد ذلك في الرد على حجج المجيزين للشاعر أن يخرج
عن بعض قواعد اللغة ؛ فقال : " فإن قالوا : إن الشاعر يعن له معنى فلا
يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب . قيل لهم : هذا اعتذار أقبح
وأعيب . وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصواب أن
يتجنب ذلك البيت المعيب ، ولا يكون في تجنبه ذلك ما يوقع ذنباً أو
يُزرى بمروءة ؟ " (٤) .

(١) ذم الخطأ في الشعر ٢٠ .

(٢) السابق ٢١ .

(٣) ذم الخطأ في الشعر ٢١ .

(٤) السابق ٢١ .

وأخذ يدلل على أنه لا ضرورة للشاعر تجبره أن يخرج على قواعد اللغة فإما أن يعرض عن ذكر المعيب وإما أن يغير فيه ؛ فقال : " ومن الذي اضطر الفرزدق إلى قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع . . من المال إلا مسحاً أو مجلفٌ
.... ولو أنه أعرض عن هذا الملحون المعيب لكان أخرى به ...
ومن ذا الذي اضطر القائل إلى أن يقول :

كأننا يوم قرئ إنما نقتل إيانا

وقد أمكن أن يقول : إنما نقتل أنفسنا ، في غير هذا الوزن من الشعر ؛ إذ كانت أوزان الشعر وبحوره كثيرة " (١) .

ثم يختم رسالته بقوله : " وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف ، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض والمد موضع القصر ، كما جاز عندهم القصر في الممدود " (٢) .

لغة الشعر :

لعل الذي أدى إلى هذه الآراء المتعددة حول ضرورة الشعر هو نعت هذه الظاهرة بالضرورة منذ بدأ العلماء يشيرون إلى أن للشعر خصائص وإجازات لا يجوز مثلها في الكلام ؛ ونحن نجد ذلك أو نجد بدايته عند سيبويه الذي أدرك أن للشعر لغته وقواعده التي تجعله يحتمل ما لا يحتمل النثر ، ولذا فهو يضع في كتابه باباً بعنوان " هذا باب ما يحتمل الشعر " يقول في أوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء

(١) ذم الخطأ في الشعر ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) السابق ٢٣ .

كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف ... " (١) .
غير أنه في نهاية هذا الباب قال : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم
يحاولون به وجهاً ، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا " (٢) .

ووصف سيبويه للظاهر بأنهم يضطرون إليها هو الذي جعل العلماء
يرونها " ضرورة " مع خلافهم حول مفهومها . مع أن الأمر في رأينا لا
يعدو أن يكون قواعد خاصة للشعر في اللغة والنحو وغيرهما قد تختلف
مع قواعد النثر والكلام ، فإن للشعر لغته ذلك أنه " يحتوي على كثير من
الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة
وتثنية عن الروح السائدة في عصره بغير تكلف " (٣) .

ومن هنا رأينا بعض من كتبوا في الضرورة يصفون ما جمعه من
إجازة للشاعر بأنه ضرورة مرة وبأنه سوغ للشاعر مرة أخرى ؛
فالألوسي مثلاً يؤلف كتاباً يسميه " الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر
" يقول في مقدمته : " ووسمت ما جمعته بكتاب الضرائر وما يسوغ
للشاعر دون الناثر " (٤) .

وقد تنبه إلى هذا الفرق بين فني الشعر والنثر كثير من علماء
العربية؛ فالفراء يقول: "وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ" [الرحمن ٢٦] ذكر
المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة ، وقد يكون في العربية : جنة
تنبيه العرب في أشعارها ، أنشد في بعضهم :

(١) الكتاب ١ / ٢٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٢ .

(٣) إسرائيل ولفنسون . تاريخ اللغات السامية - دار القلم - بيروت - ص ٢١١ .

(٤) الألوسي . الضرائر تح محمد بهجة البغدادي - دار الآفاق العربية ص ٤ .

ومهمّين قذّفين مرّتين .: قطعه بالأمّ بالسّمّتين
يريد مهمّاً وسَمّاً واحداً ، وأنشد آخر :

يسعى بكيداء ولهمذين .: قد جعل الأرطاه جنتين

وذلك أن الشعر له قواف يقيّمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا
يحتمله الكلام^(١).

فلغة " الشعر تختلف عن لغة جاري القول الذي يخضع للمنطق
والقواعد ، فأما لغة الشعر فتخضع للإيقاع والموسيقى ، وما يتطلبان من
نحت للألفاظ أو العدول عن علامات إعراب أحياناً وفي حدود السائغ
المقبول ... حقيقة تؤكدّها الدراسات يوماً بعد يوم ، وهي أن للشعر لغة
ومنطقه ، ولا يحق أن نحكم فيهما بمقاييس اللغة التقليدية ، ولا المنطق
المجرد ، وإنما يحتاج الأمر بعدهما أو بالإضافة إليهما إلى الذوق ، وإلى
مقاييس الفن وعلم الجمال . ولم يغفل نقادنا القدماء قياس لغة الشعر
بمقاييس الذوق والجمال أو حسن الأداء للمعنى أو الصورة في ثوب
منسق من اللفظ الحلو ، وهي مقاييس خارجة عن حدود اللغة والنحو^(٢).
وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يجوز وصف ما نراه عند بعض الشعراء
من خروج على بعض قواعد اللغة بأنه خطأ ، وإن وُصف هذا الخطأ بأنه
غير شعوري ، فليس لنا أن نقبل ما قاله أحد الباحثين بأن " الضرورة
الشعرية في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلا خطأ غير شعورية في

(١) الفراء - معاني القرآن - تح أحمد يوسف بخاتي ، ومحمد على النجار - الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م ج ٣ ص ١١٨ .

(٢) د . محمد زغلول سلام - لغة الشعراء وكتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرّاز -
مجلة مجمع اللغة العربية عدد ٢٧ ص ١٩٩ / ٢٠٠ .

اللغة وخروجاً على النظام المؤلف في العربية شعرها ونثرها ... غاية ما هنالك أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه فيقع في الخطأ عن غير شعور منه ^(١) فالمقياس الصوابي للشعر مختلف عنه في الكلام ، ذلك أن هناك فرقاً واضحاً " بين استخدام الفرد للغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي وبين استخدام الشاعر أو القصاص أو الخطيب للغة . فحين يجد المتكلم نفسه في الظروف التي تشمل معه جميع أعضاء المجتمع يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية ، أما بالنسبة للأديب فالأمر مختلف تماماً ؛ فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعتمد (ونحن نتكلم في الفن عن الإلهام وعن الإبداع الفني الذاتي الذي لا يخلو أبداً من عمل تطوعي) ثم من جهة أخرى يستخدم اللغة وله نوايا جمالية فهو يريد أن يخلق الجمال بالكلمة ، كما يخلفه الرسام بالألوان والموسيقي بالنغمات " ^(٢) .

فلمكانة الشعر في العربية ودوره عند العرب وحدوده الفنية من وزن وقافية والتي يعني الخروج عنها خروجاً عن الشعر نفسه ، كان للشعر لغة وقواعد مختلفة عن النثر بعيداً عن تسميته ذلك بالضرورة. هذا الاسم الذي أوجد هذا الخلاف بين العلماء ، وقد تنبه إلى ذلك كثير ممن تناولوا هذه الظاهرة ؛ فالألوسي يقول : " الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض

(١) د/ رمضان عبد التواب - فصول في فقه العربية - الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ١٦٣ .

(٢) د. تمام حسان - اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٠ عن .

من لفظها غيره ... وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ... فلذلك اختص الشعر بخصائص تميزاً له من بين أنواع الكلام وتسهيلاً لسلوك جادة النظام " (١) .

موافقة الضرورة بعض اللهجات :

قد يوحي هذا العنوان بأن هناك بعض الضرورات قد وافقت بعض لهجات العرب ولا يخرجها ذلك عن كونها ضرورة ، ونحن لا نعني ذلك وإنما استقيناها من عنوان عنون به الألويسي المسألة الحادية عشرة من ضرائره حيث قال : " موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة " (٢) .

وهذا الذي ذكره هو قول جمهور العلماء ؛ فهو يقول : " اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام ، ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عند الجمهور ، صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة .: بعض لغات العرب المشهورة (٣)

وممن رأى ذلك الرأي أيضاً القزاز القيرواني ؛ فهو يقول : " ومما يجوز له بدلُ الياء ألفاً في سائر الكلام ، فنقول في " أعطيت " أعطات " وفي " دُهي " دُها " ، وهي لغة لطيء ، فإذا اضطر الشاعر أجرى كلامه عليها " (٤) ، فكون هذا الإبدال لغة لطيء لم يخرج استعمال الشاعر لها عن

(١) الضرائر ٥ ، ٦ ، ٧ .

(٢) انظر الضرائر ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) السابق ٢٤ .

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٦٢ .

كونها ضرورة على ما يرى القزاز ؛ ولذلك فهو يعرض للرأي المقابل بوصفه بأنه " زعم " فيقول : " وقد زعم قوم أنه يجوز في الكلام إذ كان من لغات العرب " (١) .

فهناك إذن من يخرج ذلك عن دائرة الضرورة إلى السعة ؛ حيث قال : إن الضرورة هي التي لم ترد في النثر ؛ ولما تمسك المبرد في جواز جرّ " حتى " الضمير بقول الشاعر :

فلا والله لا يلفاه ناسٌ . . . فتى حتاك يا ابن أبي زياد

اعترض عليه الرضي بأنه شاذ ، فاعترضوا عليه بأن الأحسن أن يقول ضرورة فإنه لم يرد في كلام منثور " (٢) .

ولقد سار الذين لا يخرجون ما ورد عن بعض العرب في الكلام عن نطاق الضرورة - إن ورد في شعر غيرهم - على هذا المنهج حتى فيما ورد عن القبائل المشهود لهم بالفصاحة والذين أخذت عنهم اللغة ؛ فإذا كان من المعلوم كما صرح أبو نصر الفارابي أن " الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف " (٣) .

فهؤلاء على رأس من يحتج بكلامهم " وبما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم " (٤) إذا كان ذلك فإنهم - على الرغم من اعترافهم به

(١) السابق الصفحة نفسها .

(٢) ضرائر الألويسي ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) السيوطي . المزهرة تح محمد أحمد جاد المولى وآخرين - دار التراث ، ط الثالثة /١

٢١١ ، والاقتراح ٥٦ .

(٤) الاقتراح ٥٦ .

- لا يخرجون ما وافق بعض هذه اللغات عن الضرورة الشعرية ؛ " قال أبو الهيثم - وكان من أئمة اللغة - بنو أسد تُسَكَن هو وهي فيقولون هُوَ زيد وهي هند ، كأنهم حذفوا المتحرك ، وهي قالتة وهُوَ قاله وأنشد :

وَكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ كَرِيهَةً .: فَقَدْ عَلِمُوا أَنِي وَهُوَ فَتِيَانٌ

فأسكن ... وكل ذلك محمول على الضرورة عند غير بني أسد " (١).

وهؤلاء الذين عدوا أمثال ذلك ضرورة صنعوا ذلك لأنهم وضعوا قواعدهم بناء على الغالب من كلام العرب ، ثم رفضوا ما يخالف هذه القواعد - وإن ورد عند بعض العرب - وأخذوا يصفونها بالشذوذ أو الضرورة أو الندرة أو بغير ذلك من الأوصاف الموحية بخفوتها وضآلتها؛ ولذا يقول أحد الباحثين عن مثل هذه اللهجات الموسومة بالضرورة : " على أنها أو بعضها يمكن عده من الاستعمالات اللهجية والتي كانت يوماً ما منطوقاً بها بين القبائل ، لكنها لما خالفت قواعد النحاة التي صنعوها حكموا عليها بالضرورة حيناً أو بالشذوذ حيناً آخر ، وبذلك ضيعوا علينا جزءاً كبيراً من اللهجات ، ضيعته تلك الأسلحة البتارة التي استعملت في جسم العربية حتى أصبح نحياً خافئاً ، والآن آن لهذه الضرورة المؤودة أن تصيح في وجه النحاة وتسألهم : بأي ذنب قتلت " (٢).

ونحن وإن كنا لا نوافق في أن جسم العربية أصبح نحياً خافئاً على أيديهم فإننا نرى أن اللهجة إن ثبتت عن بعض العرب فإنه لا يجوز أن

(١) الضرائر للألوسي ١٢٣ .

(٢) د/ أحمد علم الدين الجندي - اللهجات العربية في التراث - رسالة دكتوراه في كلية

اللغة - دار العلوم ص ٥٤٤ .

نصف استعمالها عند غير أصحابها في الشعر بأنه ضرورة أو محاولة تأويل هذا الاستعمال ، ولذا رأى أحد الباحثين أن محاولة التخرّيج لهؤلاء أخرج مثل هذه الشواهد عن المعنى المقصود وأنه لم يكن هناك مبرر لهذا التأويل فقال : " وقد تكلفوا في بعض التخرّيجات بما يخرج الشاهد عن المعنى المقصود ، ومهما يكن من أمر فإن هذه التأويلات لا تخرج الأمر عن كونه لغة لبعض العرب ، ولم يكن هناك مبرر للتأويل " (١) .

فالحجة في أمثال هذه الظواهر أنها لغة للعرب دون حاجة للتأويل والتخرّيج ؛ ولذا يقول أبو حيان : " كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وقال أيضاً : إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل ، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل ؛ ومن ثمّ ردّ على تأويل أبي على قولهم : ليس الطيب إلا المسك ، على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة بني تميم " (٢) .

على أن كثيراً من نحاة البصرة سار على هذا النهج حتى مع بعض القراءات القرآنية الصحيحة وغيرها فهم إما يقومون بتأويلها أو ردها بتخطئة قارئها ، ولذا يقول أحد الباحثين : " وإذا أردت أن تنظر إلى جرأة النحاة وغرورهم وتسلط الصنعة عليهم ، والتعصب إلى آرائهم ، فاسمع ما ذكره صاحب الإنصاف في المسألة الستين " (٣) .

وذكر ما قاله صاحب الإنصاف عارضاً الخلاف بين البصريين

(١) د . الموافي الرفاعي البيلي قضايا لهجية ص ٨٠ .

(٢) المزهر ١/ ٢٥٨ .

(٣) عبد الوهاب حمودة . القراءات واللهجات - مكتبة النهضة المصرية ط /أولى ١٣٦٨ هـ

والكوفيين حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والذي ورد في الشعر فوصفه البصريون بالضرورة وفي القراءات الصحيحة فلم يقبلوها لأن ذلك يخالف إجماعهم على خلافة ، وقد قال في نصه مرجحاً قول البصريين : " وأما قراءة من قرأ من القراء ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج به في حالة الاضطرار ... والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وهي القراءة ... " (١) .

أرأيت كيف وصف القراءة بالوهي والقارئ بالوهم لا شيء إلا أنه قد اختلف مع قواعدهم التي أجمعوا عليها بدلاً من أن يعدلوا قواعدهم ولم يحدث ذلك في هذا الموقف فقط ، بل في كثير من المواقف ؛ ففي المسألة السادسة والستين من مسائل الإنصاف يذكر الأنباري أن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو " قمت وزيدٌ " وأن البصريين لا يجيزون ذلك ويجعلونه من قبيح الضرورة الشعرية ، ذلك على الرغم من أن الكوفيين يحتجون على ذلك بما جاء في كتاب الله وكلام العرب ؛ " قال تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تح محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة

بِالْأَفْقِ الْإَعْلَى ﴿ فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مطلع الشمس فدل على جوازه وقال الشاعر :

قلت إذا أقبلت زهر تهادي .: كنعاج الملا تَعَسْفَنَ رَمَلا

فعطف (زهرُ) على الضمير المرفوع في (أقبلت) " (١)

وأخذ البصريون يؤلون الآية بما يتفق ورؤيتهم ويجعلون ما ورد في أشعار العرب يؤيد ما قاله الكوفيون " من الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه على أنا (الأنباري) نقول : إنما جاء هاهنا بضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة " (٢) .

والأعجب من ذلك ما عرضه الأنباري في المسألة الخامسة والستين ، حيث أورد الكوفيون خمسة مواضع من كتاب الله عطف فيها على الضمير المخفوض ومن ثم أجازوا ذلك ؛ وهذه الآيات هي ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالخفض ، وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ فما في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى : ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾

(١) انظر الإنصاف المسألة ٦٦ . ٢ / ٤٧٤ وما بعدها .

(٢) السابق ٢ / ٤٧٧ .

فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) وقال تعالى : ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لُتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في لكم ، فدل على جوازه " (١) .

ولكن البصريون أخذوا يؤولون هذه الآيات بما يخرجها عن دلالتها بأدلة أشبه بالمنطق منها بالنحو واللغة والأعجب أنهم خطأوا بعض هذه القراءات الصحيحة ؛ فالأنباري يقول : "على أنه قد روى عن عائشة - عليها السلام - أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقل له : اكتب والمقيمين الصلاة يعني أن المملّ أعمل قوله (اكتب) في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ " (٢) .

ولم ينكر البصريون هذه القراءة أو يؤلوها إلا لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، ولذا ردوها هي وغيرها من كلام العرب شعراً ونثراً ، وقالوا " إنما يجوز ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطراراً كما قال الشاعر :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتمنا . : فاذهب فما بك والأيام من عجب

وليس في القرآن موضع اضطرار " (٣) .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٩٥ . ٢ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٤٧١ .

(٣) ابن خالويه . الحجة في القراءات السبع تح د/ عبد العال سالم مكرم - دار الشروق -

بيروت - ط الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

ولذا يعلق ابن خالويه على رؤية البصريين فيقول: " وإن كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم " (١) .

فبدلاً من أن يخضعوا قواعدهم للقراءات القرآنية أرادوا إخضاع القراءات لقواعدهم ولذلك يقول السيوطي : " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون مستنداً به ، من ذلك : احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة (ثم ليقطع) ... " (٢) .

وهكذا تعدى تشدد بعض النحاة إلى بعض القراءات القرآنية الصحيحة والشاذة وكلها حجة ، ولم يقف الأمر عندهم على اعتبار بعض ما خالف قواعدهم من أشعار العرب ضرورة حتى إن جاءت على نهج لغة من لغات العرب ، ونحن نرى أن ما ورد عن بعض العرب في كلامهم

(١) السابق ١١٩ .

(٢) الاقتراح ٤٩ ، وانظر بقية النص في ٥٠ ، ٥١ فقد احتج فيه على بطلان قول هؤلاء

النحاة بأدلة يقينية .

فاستعمله غيرهم في أشعارهم فإنه يخرج عن الضرورة إلى السعة ذلك أن الجمهور قد عرف الضرورة بأنها " ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر " (١) فما دام قد وقع مثله في النثر فقد خرج عن الضرورة إلى السعة ، فإن الضرورة هي تراكيب خاصة بالشعر وحده لا يشاركه فيها النثر، ولذا يقول أبو حيان: " وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام " (٢) .

ويقول ابن هشام : " إنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر " (٣) .

فما دام قد وجدت ظاهرة أو استعمال ما في النثر فإنه جائز أن يستعمل في النثر والشعر عند غير من استعملوها ؛ فقد صنع ابن جني في خصائصه باباً " في العربي الفصيح ينتقل لسانه " يقول فيه : " فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها " (٤) ولا شك أنه إن ثبت أن استعمالاً ما هو لغة لقبيلة اشتهرت بالفصاحة فهي فصيحة بل إن لغات العرب على اختلافها حجة كما قال ابن جني تحت عنوان " باب اختلاف اللغات وكلها حجة " : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحصره عليهم " (٥) ويظل ابن جني على مقياسه هذا حتى إن قلت إحدى اللغتين جداً وكثرت إحداها جداً ؛ غير أنه يجب تخير أقوى اللغتين فإن

(١) الضرائر للألوسي ص ٥ .

(٢) السابق ٦ .

(٣) السابق ١٢٤ .

(٤) ابن جني الخصائص ٢ / ١٢ .

(٥) انظر السابق ٢ / ١٠ .

احتاج إلى استعمال الأضعف فلا بأس ولا خطأ فهو يقول : " فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر إحداهما جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ... " (١) ، ثم يقول في نهاية الباب عن استعمال اللغة القليلة : " إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع ، فإنه مقبول منه غير منعي عليه . وكذلك إن قال يقول على قياس من لغته كذا وكذا ويقول على مذهب من قال كذا وكذا . وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " (٢) .

ويذكر ابن جني أن العربي الفصيح قد يتكلم بلغة غيرها أقوى منها ، وأن السماع يوجب ترك القياس إن خالفه ، فيقول : " الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها .. واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخير تستعمل أيهما شئت . فإنه صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة " (٣) .

لذلك فنحن نسلم بما قاله أحد الباحثين " تأسيساً على أن العربي قد يستعمل لغة غيره في الاختيار ... وعلى توضيق اللغويين لمصادر الاستشهاد نرى أنه ينبغي أن يخرج من باب الضرائر كل الشواهد اللهجية التي خرجوها على سبيل الضرورة ، لأن العربي كما يقرر ابن

(١) الخصائص ١٠ / ٢ .

(٢) السابق ١٢ / ٢ .

(٣) السابق ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ وانظر الاقتراح ٢٠٩ .

جني إن كان انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه ؛ إليها حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها أو نطق ساكت من أهلها " (١)

ظواهر لهجية في شعر الضرورة :

نعرض هنا لبعض الظواهر اللهجية والتي وردت في بعض أشعار العرب ، لنوضح إجازتها في السعة والشعر سواء بسواء رافضين المنهج الذي اتخذه بعض اللغويين والنحويين الذين يفرعون أحياناً إلى الشذوذ وإلى الضرورة يحلون بهما كثيراً مما يعترضهم من خلاف لغوي نطق به الشعر " فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وغُدل عن القياس إلى السماع " (٢) على أن كثيراً من ظواهر شعر الضرورة إنما يرجع إلى لهجات العرب حتى إن أحد الباحثين عبّر عن هذه الحقيقة بقوله: " إن الضرورات التي قالوا بها إنما تعكس اللهجات العربية في أمانة وتصورها فتحسن تصويرها. قال النحاس في شرح المعلقات: قال الأخفش سعيد بن مسعدة : وليس شيء يُضطرُّون إليه إلا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم (٣)، فكان هذه الضرورات التي استعملها النحاة وأضرابهم وأساءوا فهمها ، وأعمدوها في جسم اللغة كلما تصادمت مع تشريعهم اللغوي ليست إلا لغة لبعض العرب ، ولهذا فيجب أن تحترم ، لأنها تمثل بيئة لغوية " (٤) .

(١) د/ الموفي الرفاعي البيلي . قضايا لهجية ص ٧٣ ، ٧٤ ، وانظر الخصائص ١٢ / ٢ .

(٢) الضرائر للألوسي ١٩٤ .

(٣) انظر النص في المزهري ٩٣ / ٢ .

(٤) اللهجات العربية في التراث ٤٣٥ .

وقال أيضاً : " إن النثر لا ضرورة فيه وأياً ما كان فالضرورات نفسها تعتبر حقلاً واسعاً يمكن أن يمدنا بأخايد واتجاهات في استشفاف اللهجات العربية ... والذي جعلني أميل إلى هذا ما عثرت عليه من عراق عريف بين القراء واللغويين ، أو بين اللغويين بعضهم وبعض في تحديد مناطق نفوذ الضرورة فما يعده بعضهم ضرورة يراه الآخر لغة" (١) وقال آخر : " والضرورة الشعرية كذلك في حاجة إلى دراسة جديدة ، تستقرئها وتردها إلى أصولها ، لأن هذه التي يسمونها ضرائر تلجئ إليها طبيعة الشعر ليست - في رأينا - إلا لهجات عربية ... وهم يعدون من الضرائر صرف الممنوع وقصر الممدود ، والوقوف على المنون والمتصوب بحذف الألف ، ... وسوف يظهر لك أن هذه الظواهر كلها لهجات وردت بها قراءات قرآنية " (٢) .

ومن الظواهر التي حكم عليهم بعض النحويين واللغويين أنها ضرورة وقد وردت في بعض لهجات العرب وكلامهم ما يأتي :

- أنا

قال الألويسي : " ألف " أنا " يثبت في الوقوف دون الوصل إلا في الشعر ، وشاهد ذلك قوله :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني . حميداً قد تذريرت السناما (٣)

وقال ابن عصفور : " ومنها إثبات ألف " أنا " في الوصل ، إجراء له

(١) اللهجات العربية في التراث ٥٤٢ .

(٢) د/ عبده الراجحي . اللهجات العربية في القراءات القرآنية - دار المعارف - ١٩٦٨م

ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٣) الضرائر ١٠٧ .

مجرى الوقوف نحو قول الأعشى :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عابراً " (١) .
وقال السيرافي : " ومن ذلك أنهم يقولون " أنا " إذا وقفوا عليه " (٢)
[يعني بإثبات الألف] .

وقال القزاز القيرواني : " ومما يجوز له [أي الشاعر] إثبات الألف
من " أنا " في الوصل وحققها أن تسقط في الوصل وتثبت في الوقف " (٣) .
وقبل بيان أن ذلك لغة لا ضرورة نشير إلى أن العرب نطقوا
بالضمير " أنا " بصيغ عدة ذكرها كثير منهم الألويسي حيث قال : " وفيه
خمس لغات :

الأولى : وهي فصحاها - إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلأ .

والثانية : إثباتها وصلأ ووقفاً ، وهي لغة بني تميم .

والثالثة : هنا بإبدال الهمزة هاء .

والرابعة : أن بمدة بعد الهمزة . قال ابن مالك : من قال أن فإنه
قلب " أنا " كما قالت بعض العرب " راء " في " رأي " .
والخامسة : أن كعن حكاها قطرب " (٤) .

ونحن هنا نتحدث عن اللغة الثانية التي نسبت إلى بني تميم (٥) .
ومن العجيب أن هؤلاء جعلوا ذلك ضرورة رغم نسبتها إلى بني تميم

(١) ضرائر الشعر ٤٩ .

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٤ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٠ .

(٤) الضرائر ٥٥ ، وانظر التهذيب ١٥ / ٥٦٩ (أن ١) والبحر المحيط ٢ / ٢٨٨ ، وشرح
الأشموني على ألفية ابن مالك ط/ عيسى البابي الحلبي - ج ١ ص ٧٣ .

(٥) انظر شرح الأشموني والبحر المحيط ٢ / ٢٨٨ ، والتهذيب ١٥ / ٥٦٩ (أن ١)

واشتهار ذلك عنهم ورغم وجود ذلك في قراءات القرآن الكريم الصحيحة؛ يقول ابن مجاهد: "واختلفوا في قوله: (أنا أحيي) [البقرة ٢٥٨] كلهم قرأ (أنا أحيي) يطرحون الألف التي بعد النون من (أنا) إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع، فإن أبا بكر بن أبي أونس وقالون وورشاً رووا عنه: (أنا أحيي) بإثبات الألف بعد النون في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل قوله ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام ١٦٣] ^(١).

وقال ابن زنجلة: "قرأ نافع (أنا أحيي) و (أنا آتيك) [النمل ٣٩] بإثبات الألف من (أنا) في الوصل. وحجته إجماعهم على الوقف بالألف في (أنا) فأجرى الوصل مجرى الوقف" ^(٢).

وقال ابن خالويه: "فالحجة لمن أثبتها أنه أتى بالكلمة على أصلها وما وجب في الأصل لها" ^(٣).

وكذلك قرأ نافع وابن عامر ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف ٣٦] بإثبات الألف في الوصل والوقف ^(٤).

ومن العجيب أن بعض الذين يرون ذلك ضرورة حاولوا تخريج مثل هذه القراءات؛ فالسيرافي يقول: "فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من يثبت هذه الألف في الوصل فيقرأ ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾ [المتحنة ١] وما كان في القرآن مثله لا يقال له ضرورة، قيل له: يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف" ^(٥) وإذا كان السيرافي اعتمد

(١) ابن مجاهد - السبعة في القراءات - تح شوقي ضيف - دار المعارف ص ١٨٧، ١٨٨.

(٢) ابن زنجلة - حجة القراءات تح / سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة ص ١٤٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع تح د/ عبد العال سالم مكرم - دار الشروق ص ٩٨.

(٤) انظر السبعة لابن مجاهد ٣٩١.

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٦ و

على نية القارئ وسريرته وجعل ذلك جائزاً ، فقد قطع به ابن عصفور حيث أجاب بأن " القارئ وصل بنية الوقف " (١) .

وإن كنا لا نستطيع أن نفهم كيف وصل بنية الوقف ؟ هل أخطأ أم أنه لا يدري ماذا يقرأ ، وإن جاز ذلك في آية فهل يجوز في مثلها في كل القرآن ؟ على أن الألوسي جعل الوصل بنية الوقف أيضاً ضرورة ؛ فقال : " فأما قول الشاعر :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني البيت

فإنما أجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر " (٢) .

على أن الباحث في اللغات السامية يجد أن ما تستعمله تميم من إثبات الألف هو الأصل ؛ فصيغة " ضمير المتكلم " " أنا " في العربية لها نظائر في اللغات الآرامية مثل *ana* (أنا) في آرامية العهد القديم و *ena* (إنا) بإمالة الهمزة في السريانية وترد (أنا) أيضاً جزءاً من ضمير المتكلم *anaku* (أناك) في الأكادية ... وهذا دليل قاطع على أن الفتحة الممدودة في (أنا) أصلية " (٣) وإن كان استعماله قليلاً في الوصل في العربية على حد ما قال سيبويه " كما أن تبين الحركة بالألف قليل ؛ إنما جاء في أنا وحيها " (٤) .

(١) ضرائر الشعر ٥٠ .

(٢) الضرائر ١٠٨ .

(٣) د/ يعقوب بكر - دراسات في فقه اللغة العربية - مكتبة لبنان ١٩٦٩ م ص ٣٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٨ .

١ - تسكين هاء الضمير في حال الوصل :

ذكر كثير من العلماء أن إسكان الضمير في جال الوصل إذا ورد في الشعر فهو من الضرورة ؛ قال السيرافي : " وربما اضطر الشاعر فحذف الحركة ؛ قال الشاعر :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ . . . وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ ^(١)
وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : " والأحسن إذا حذفت الصلة للضرورة أن يسكن الضمير ، حتى يكون الوصل قد أجرى مجرى الوقف إجراء كاملاً نحو قوله :
وَأَشْرَبَ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوِ عَطَشٍ . . . إِلَّا لَأَنْ عَيُونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا
وَقَوْلِ الْآخَرِ :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ . . . وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ ^(٢)
وَيَقُولُ الْقَزَازُ : " ومما يجوز له أن يحذف في الوصل ما كان يحذف في الوقف فتدعو الضرورة إلى أن يجري الوصل مجرى الوقف ...
ومثله ما أنشدوا لرجل من أزد السراة :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ . . . وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
فَحَذَفَ فِي الْوَصْلِ ، كَمَا يَحْذَفُ فِي الْوَقْفِ ؛ فَقَالَ " لَهُ " يَرِيدُ لَهُوَ ^(٣)
وَكَذَلِكَ " جَعَلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ ؛ قَالَ : وَقَدْ جَاءَ
فِي الشَّعْرِ حَذْفُ الْوَائِ وَالْيَاءِ الزَّائِدَةِ فِي الْوَصْلِ مَعَ الْحَرَكَةِ كَمَا هِيَ فِي
الْوَقْفِ سِوَاهُ " ^(٤) .

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٩ .

(٢) ضرائر الشعر ١٢٤ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٢ ، ٢٤٥ .

(٤) الضرائر للأكوسي ٥٥ .

على أن كثيراً من علماء اللغة نسبوا هذه الظاهرة إلى بعض لغات العرب وأشهر من نسبت إليهم "أزد السراة" ؛ فابن دريد أورد البيت منسوباً إلى أزد السراة .

فبت لدى البيت الحرام أخيله . . . ومطوي مشتاقان له أرقان
وقال : " أراد : له ، وهذه لغته " (١) .

وأبو الحسن الأخفش " حكى أن سكن الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة " (٢) بل إنه وصفه بأنه " كثير في لغتهم " (٣) .

وكذلك نسبها الألوسي إلى بني عقيل وبني كلاب ، فقال : " إن بني عقيل وبني كلاب يجوزون تسكين الهاء ، كما في قول الشاعر :

فبت لدى البيت العتيق أريغة . . . ومطوي مشتاقان له أرقان
فله بسكون الهاء " (٤) .

وأكد ابن جني بناء على ما ذكره أبو الحسن الأخفش أن هذه الظاهرة لغة ثم أوضح أنه يجب وصف القول الخارج عن القواعد بأنه ضرورة إذا لم يثبت أنه لغة ؛ فقال بعد أن ذكر بيت يعلى الأزدي : " فهتان لغتان : أعني إثبات الواو في (أخيلهو) وتسكين الهاء في قوله (له) ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء في (له) عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذاك لغة ...

(١) ابن دريد : جمهرة اللغة . حيدرآباد - الهند ٣ / ١١٨ .

(٢) الخصائص ١ / ١٢٨ .

(٣) الأخفش . معاني القرآن . ط عالم الكتب - بيروت ١ / ١٧٩ ، وانظر ضرائر الألوسي

(٤) ضرائر الألوسي ٥٥ .

وأما قول الشماخ :

له زجل كأنه صوت خاد . . . إذا طلب الوسيقة أو زمير
فليس هذا لغتين ؛ لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة
قبلها لغة ، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهباً ولغة " (١) .
وهذا الذي ذكر ابن جني من أن هذه الظاهرة لغة لا ضرورة ، يؤكد
الاستعمال القرآني في بعض قراءاته ؛ ففي القراءات الصحيحة قرأ
عاصم قوله تعالى ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف ١١١] في رواية أبي بكر
عنه " جزم بغير همز وكذلك روى خلف عن يحيى عن عاصم ...
والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بجزم الهاء ... وقال هبيرة عن
حفص، عن عاصم : أنه جزم الهاء في الأعراف (أرجه) ولا يهمز ...
وفي الشعراء (أرجه) جزم " (٢) .

وقرأ ابن عامر في رواية ابن زكوان ﴿ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ ﴾ [النور
٥٢] و ﴿ يَرْضَاهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر ٧] بالجزم (٣) وغير ذلك كثير مروى
عن عاصم (٤) .

وفي الشواذ قرأ جعفر بن محمد وأبو الهجهاج الأعرابي قوله تعالى :
﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ [سبأ ٢٠] بإسكان الهاء (٥)

(١) الخصائص ١/ ٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) السبعة في القراءات ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، وانظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه
١٥٩ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٢١٠ .

(٤) انظر السابق ٢١٠ ، ٢١١ .

(٥) انظر ابن خالويه . مختصر في شواذ القرآن - مكتبة المتنبى ص ١٢١ .

وكذلك قرأ ابن عباس ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [هود ٤٢] ^(١) بجزم الهاء ^(٢) وقال ابن جني مخرجاً هذه القراءة : " وأما " ابنة " بجزم الهاء فعلى اللغة التي ذكرناها لأزد السراة في نحو قوله : ومطوأي مشتاقان له أرقان " ^(٣) .

ومن العجيب أن بعض النحويين خطأ هذه القراءات ونحوها ؛ فأبو إسحاق الزجاج قال : " والإسكان الذي روى عن هؤلاء غلط بيّن ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل " .

- قصر الممدود ومد المقصور :

اعتبر علماء اللغة قصر الممدود في الشعر من الضرورة واتفقوا على ذلك ، وأما مد المقصور فقد منعه جمهور البصريين حتى في الضرورة الشعرية ، وأجازه جمهور الكوفيين ؛ فلذلك يقول الألويسي : " قصر الممدود للضرورة مما لم ينتطح فيه كبشّان ، ولم يتخالف فيه اثنان ، وإنما النزاع في المقصور ، هل يجوز مده للضرورة ؟ فمنعه جمهور البصريين مطلقاً وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً " ^(٤) .

واحتج البصريون بحجة منطقية بعيدة عن الواقع اللغوي حيث قالوا : " إنك تخفف الشيء بالحذف منه ، وليس لك أن تزيد فيه ما ليس منه ! فلذلك جاز عندهم قصر الممدود ، لأنك تحذف منه ما تخففه به ، ولم يجز مد المقصور ؛ لأنك تزيد فيه ما ليس منه " ^(٥) .

(١) انظر ابن جني المحتسب في شواذ القراءات على النجدي وآخرين ١ / ٣١٢ .

(٢) السابق ١ / ١١٣ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ٤٩٩ لأبي حيان - مطبعة السعادة ٢ / ٤٩٩ .

(٤) الضرائر ١٢٦ وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٦ وما يحتمل الشعر من

الضرورة ١٠٩ ، وما بعدها . وضرائر الشعر ٣٨ .

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٦ .

" واحتج الكوفيون على إجازته بالسمع والقياس^(١)، على أن البصريين أخذوا يؤلون بعض ما احتج به الكوفيون تأويلات تشعر أنها قد خرجت عن المألوف إلى لي أعناق الأمور لتتفق مع منطقهم ؛ فحينما يستشهد المجيزون لمد المقصور بقول الشاعر :

سيقينني الذي أغناك عني . : فلا فقر يدوم ولا غناء

والغنى مقصور وقد مده الشاعر ، يقول بعضهم " وليس لهم في ذلك حجة من وجهين : أحدهما أن البيت يجوز إنشاده بفتح الغين (فلا فقر يدوم ولا غناء) والغناء ممدود ومعناه يتقارب . ويجوز أن يكون غناء مصدر غانينته أي فاخرته بالغنى ... " ^(٢) .

وأن هذا المعنى وذاك مما أراده الشاعر من الغنى المقابل للفقير في بيته ؟ ! .

على أن الواقع اللغوي يظهر لنا بجلاء أن القبائل العربية قد ورد عنها كثير من الكلمات التي اختلفت بينها بين مد وقصر بل إن ذلك قد ورد في بعض قراءات القرآن الكريم ، فمما جاء ممدوداً عند بعض العرب ومقصوراً عند البعض .

١- زكريا - زكرياء

جاء في زكريا أربع لغات " زكريّ مثل عربيّ ، وزكري بتخفيف الياء ... وزكرياً مقصور ، وزكرياء ممدود " ^(٣) .

(١) انظر ذلك في ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٩ - ٤١ .

(٢) ما يحتمل الشعر للسيرافي ١١٢ ، ١١٣ ، وانظر القضية في المسألة التاسعة بعد المائة من مسائل الإنصاف ٧٤٥ / ٢ وما بعدها .

(٣) انظر اللسان (ز ك ر) .

وما يهمنا هنا أن هناك لغة مقصورة ولغة ممدودة للكلمة ، وقد ذكر البنا الدمياطي أنهما " لغتان فاشيتان عند أهل الحجاز " ^(١) ، وهذا يشير إلى أن الحجازيين ينطقون بهذه الكلمة بصيغتين مختلفتين إحداها مقصورة والأخرى ممدودة ، ويعني أيضاً أن اللغتين فصيحتان مشهورتان ، ذلك لأن المستخدمين لهما من أهل الحجاز وأن هاتين اللغتين قد وردتا في قراءات القرآن الكريم الصحيحة ؛ فقد قرأ عاصم في رواية حفص وحزمة والكسائي (زكريا) مقصورة في كل القرآن ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (زكرياء) في كل القرآن ^(٢) وقال أبو زرعة: " هما لغتان بالمد والقصر " ^(٣) .

٢- زنا - زناء

قال الفيومي : " زنى يزني زناً مقصور .. وزناء... ومنهم من يجعل المقصور والممدود لغتين في الثلاثي ، ويقول : المقصور لغة الحجاز ، والممدود لغة نجد " ^(٤) .

وروى " عن اللحياني أيضاً الزنا مقصور لغة لأهل الحجاز والزناء ممدود لغة بني تميم " ^(٥) .

إن اللغتان فصيحتان مشهورتان فإن إحداها لأهل الحجاز والأخرى لأهل نجد عامة أو لتمييم خاصة . وهذا يخرجها من نطاق الضرورة إلى باب السعة .

(١) البنا الدمياطي . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ١٧٣ .

(٢) انظر السبعة ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، وحجة ابن خالويه ١٠٨ .

(٣) حجة القراءات ١٦١ وانظر اللسان (ذكر) .

(٤) المصباح (ز ن ي) .

(٥) اللسان (ز ن ي) .

٣- هُوَلَا - هُوَلَاءُ .

قال ابن منظور : " قال أبو زيد : بنو عقيل يقولون هُوَلَاءُ - ممدود منون مهموز - قومك ... وتميم تقول : هُوَلَا قومك ساكن ، وأهل الحجاز يقولون : هُوَلَاءُ قومك مهموز ممدود مخفوض " (١) .

ما يهمننا في هذا النص أن هناك استعمالاً ممدوداً للكلمة ، سواء أكان منونا عند بني عقيل أم مبنياً على الكسر عند أهل الحجاز ، وهو استعمال اللغة المشتركة ، وهناك استعمالاً منقوصاً للكلمة عند بني تميم ، إذن الصيغة التميمية والصيغة الحجازية مشهورة فصيحة .

٤- وهناك كثير من الكلمات السماعية التي وردت في إحدى اللغات ممدودة وفي غيرها مقصورة ، مما يؤكد أن استعمال الشاعر لإحداها يخرج من نطاق الضرورة الشعرية ؛ يؤكد ذلك أن القرآن الكريم به كثير من القراءات لكلمة ما ممدودة ومقصورة .

فقد اختلفوا في قوله تعالى ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ [الكهف ٩٨] فقد قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (دَكَا) منوناً غير مهموز ولا ممدود وقرأ الكسائي (دكاء) ممدوداً مهموزاً بلا تنوين ... " (٢) .

واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنًا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [النور ٤٣] فقرأ الجمهور " سنا برقه " بالقصر وقرأ " طلحة بن مُصْرَف " سناء برقه " في الشواذ (٣) .

ومن هنا لا يجوز أن ننسب مد المقصور أو قصر الممدود إذا ما كان لغة أو قراءة قرآنية ثم ورد في الشعر إلى الضرورة .

(١) لسان العرب (تفسير هذا) ص ١٤٧٥ ط دار المعارف .

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٠٢ ، وانظر حجة القراءات ١٦٢ ، ٢٣٣ .

(٣) انظر المحتسب ١١٤ / ٢ .

- حذف واو الضمير وباءه وإبقاء الضمة أو الكسرة دليلاً عليهما :

مما رآه كثير من العلماء من الضرائر حذف واو الجماعة وإبقاء الضمة دليلاً عليها أو حذف ياء الضمير وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ؛ ولذا يقول ابن عصفور : " ومنه الاجتزاء بالكسرة عن الياء التي هي ضمير ، وبالضمة عن الواو التي هي ضمير أيضاً . فمن الاجتزاء بالكسرة عن الياء ... قوله :

ومن قبل نادي كل مولى قرابة . : . فما عطفت يوماً عليك العواطف
يريد : قبلي .

فلو أن الأطباء كانوا حولي . : . وكان مع الأطباء الأساة
يريد كانوا " (١) .

ويقول القزاز : " ومما يجوز له حذف واو الجمع في قولهم " ضربوا " و " دخلوا " فيقولون : ضَرَبُ ودَخَلُ " (٢) .

ويقول السيرافي : " ومن ذلك أنهم قد يحذفون الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة ، فيكتفون بالضمة من الواو وبالكسرة سواء كانت الواو ضميراً أو لم تكن " (٣) .

ويقول الألوسي : " من الضرائر الاستغناء بالضمة عن واو الضمير " (٤) .
والحقيقة أن هذه الظاهرة لغة لبعض العرب وقد وجدت في القرآن الكريم ؛ فالفراء يقول عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾

(١) ضرائر الشعر ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٧ .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣١ .

(٤) الضرائر ٧٢ .

[البقرة ١٥٠] : " أُثْبِتَتْ فِيهَا الْيَاءُ وَلَمْ تَثْبِتْ فِي غَيْرِهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ صَوَابٌ وَإِنَّمَا اسْتَجَازُوا حَذْفَ الْيَاءِ لِأَنَّ كَسْرَةَ النُّونِ تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَتْ تَهْيَبُ الْعَرَبَ حَذْفَ الْيَاءِ مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً ، مِنْ ذَلِكَ " رَبِّي أَكْرَمُنْ - وَأَهَانُنْ " مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ [آيَةٌ ١٥ ، ١٦] .

وَقَوْلُهُ : ﴿ اٰمِنُوْنَ بِمَا لَمْ ﴾ [النمل ١٢٦] وَمِنْ غَيْرِ النُّونِ " الْمُنَادِ " [لِق ٤١] وَ " الدَّاعِ " [القمر ٦ ، ٨] وَهُوَ كَثِيرٌ يَكْتَفِي مِنَ الْيَاءِ بِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَمِنْ الْوَائِ بِضِمَّةِ مَا قَبْلَهَا ، مِثْلُ قَوْلِهِ ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَّانِيَّةَ ﴾ [العلق ١٨] وَ ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ ﴾ [الإسراء ١١] وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَقَدْ تَسْقُطُ الْعَرَبُ الْوَائِ ، وَهِيَ وَائِ الْجَمَاعَةِ ، اِكْتَفَى بِالضَّمَّةِ قَبْلَهَا فَقَالُوا فِي ضَرْبِهَا : قَدْ ضَرَبُ ، وَفِي قَالُوا : قَدْ قَالَ ^(١) .

وَقَدْ نَسَبَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ إِلَى هَوَازِنَ وَعُلْيَا قَيْسٍ " (٢) .

وَقَدْ أورد الزمخشري قراءة طلحة بن مُصَرِّفَ لقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون ١] أَفْلَحَ بِضَمَّةٍ بِغَيْرِ وَائٍ اجْتِزَاءً بِهَا عَنْهَا ، كَقَوْلِهِ :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَا كَانَ حَوْلِي ^(٣)

وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِأَنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ ضَرْبُهَا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ وَإِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِهَا وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ عَنْهُمْ مِنَ الضَّرُورَةِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ نِطَاقِهَا ، فَالْأَلُوسِي ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ ضَرْبُهَا ثُمَّ أَشَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ قَالَ

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(٢) السابق ٩١ والضرائر ٧٣ .

(٣) الزمخشري . الكشف - دار الريان للتراث ٣ / ١٧٤ .

بأنها لغة لهوازن وعلياء قيس بعد إشارته لورود ذلك في القرآن الكريم وإشارته إلى أن الفراء ذكر ذلك والزمخشري وابن هشام ^(١).

والسيرافي يشير إلى أن هذه الظاهرة لغة ويحاول تخريج بعض ما ورد عليها فيقول: " فهذا البيت فيه وجهان: أحدهما أن يكون أراد "حمل" على لغة من يحذف الواو ويكتفي بالضمة " ^(٢) .

ومما لاشك فيه أن هذه الظاهرة أيضاً يجب أن تخرج من الضرورة إلى الإجازة في النثر بل استعمالها من فصيح الكلام فقد شرفت بنزول القرآن الكريم بها وقرئ بها أيضاً آيات أخر .

وإذا كنا نتمسك بأن نخرج مثل هذه الظواهر من نطاق الضرائر فذلك لأنها فصيحة لوجودها في النثر بل في القرآن الكريم ، وقد وصفت الضرائر بعدم الفصاحة ؛ " قال الشيخ بهاء الدين : مقتضى ذلك أن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة " ^(٣).

- إشباع الحركة حتى يتولد منها حرف :

ذكر كثير من العلماء أن إشباع الحركة إلى أن تصبح حرفاً من جنسها إنما هو من الضرورة الشعرية ؛ فالقزاز القيرواني يقول : " ومما يجوز له إشباع الضمة فيجعلها واواً وإشباع الكسرة فتكون ياء ، وكذا يشبع الفتحة فيجعلها ألفاً " ^(٤) .

(١) انظر الضرائر ٧٣ .

(٢) انظر ما يحتمله الشعر من الضرورة ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) المزهر ١ / ١٨٨ .

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٢ .

وابن عصفور يقول: "ومنها إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها" (١).

والألوسي يقول تحت عنوان: "إشباع الحركة حتى يتولد منها حرف":
"ويتولد من الضمة واو ، ومن الفتحة ألف ، ومن الكسرة ياء في ضرورة الشعر ، أما الواو من الضمة فكقول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلفتنا . : يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وأنني حوثما ينثى الهوبصري . : من حوثما سلكوا أدنو فانظور

فالواو في " أنظور " حاصلة من إشباع الضمة ، وأصله أنظر ... " .

على أن هذه الظاهرة هي من الظواهر اللهجية المنسوبة إلى بعض قبائل العرب الفصحاء الذين تؤخذ عنهم اللغة وقد وجدت أيضاً في بعض القراءات القرآنية ، وهذا بلا شك يخرجها عن حدود الضرورة إلى السعة وليس كما يقول البعض من أقبح الضرائر ؛ فقد قال الشيخ بهاء الدين :
" وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم ؛ كقوله : أدنو فانظور ، أي أنظر " (٢) فليس الأمر كما قال إنه ليس أصلاً في كلامهم ، فهو من لغات العرب ، وإن اختلفت عن غيرها ؛ ولذا يقول السيوطي تحت عنوان " معرفة مختلف اللغة " : ومنها الاختلاف في الزيادة نحو : أنظر وأنظور " (٣) .

وقد نسبها أبو زيد فقال : " لغة طيء نظرت أنظور " (٤) وكذلك ذكر

(١) ضرائر الشعر ٣٢ .

(٢) المزهر ١ / ١٨٩ .

(٣) السابق ١١ / ٢٥٦ .

(٤) الخصائص ١ / ١١٤ .

ابن دريد أن طيباً تقول : " نظرت إليه أنظور في معنى أنظر " ^(١) وكذلك ذكر أبو العلاء المعري ^(٢) .

ولذا كتب ابن جني في خصائصه تحت عنوان " باب في مطل الحركات " ^(٣) ، فقال : " وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها " ^(٤) .

وذكر أنه قد ورد في النثر ؛ فقد حكى أحمد بن يحيى " خذه من حيث وليس ، قال : وهو إشباع . وذهب إلى مثل ذلك في قولهم آمين ، وقال : هو إشباع فتحة الهمزة من آمين ... وحكى الفراء عنهم : أكلت لحماً شاة ، أراد لحم شاة فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً " ^(٥) .

وقد ورد هذا الإشباع في قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ أَفْتَدَهُ مِنَ النَّاسِ ﴾ [إبراهيم ٣٧] ، فقد قرأ " أفْتيدة " ^(٦) .

وبذلك يثبت أنها ليست ضرورة بله قول البعض إنها من قبيح الضرورة .

- عدم حذف حرف العلة للجازم :

الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف منه حرف العلة عند جزمه ، فالفعل يخشى إذا جزم قلنا لم يخش ^(٧) ، وقد ورد بعض الاستعمالات في

(١) الجمهرة ٢ / ٣٧٩ .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٦ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٢١ .

(٤) السابق .

(٥) السابق ٣ / ١٢٣ .

(٦) انظر الإتحاف ٢٧٣ والنشر ٢ / ٢٩٩ ، ٣٠٠٠ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٨٥ .

العربية لمثل هذه الأفعال المجزومة لم يجزم منها حرف العلة ، وقد نسبت هذه الظاهرة إلى بعض العرب في لغاتها .

وقد وردت بعض القراءات القرآنية التي تؤيد هذا الاستعمال ، ومع ذلك أرجعها كثير من اللغويين إلى الضرورة الشعرية ؛ فسيبويه يورد قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي . : بما لاقت لبون بني زياد

فقال معلقاً على قوله " ألم يأتيك " دون " ألم يأتك " : فجعله حين اضطر مجزوماً على الأصل ^(١) وقال السيرافي موضحاً قوله : " أي جارباً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف " ^(٢) .

ويقول السيرافي معلقاً على البيت السابق : " غير أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن يقول " يأتيك " في حال الجزم إذا كان من قوله " يأتيك " في حال الرفع ، فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها ، وكان علامة الجزم حذف الضمة " ^(٣) .

ويقول المرزوقي : " وبمثل هذا نقول : لم نرمي ، ولم يخشى إذا وقعت في القافية " ^(٤) .

وقد ذكر البعض أن هذه الظاهرة إنما هي لبعض اللغات ^(٥) .

(١) انظر الكتاب ٣ / ٣١٦ .

(٢) هامش السابق ٣ / ٣١٦ .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٨ .

(٤) المرزوقي . شرح ديوان الحماسة تح / أحمد أمين وعبد السلام هارون ط / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ص ١٧٧٠ وانظر ضرائر الشعر ٤٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٧ ، ١٥٨ وضرائر الألوحي ١٢٠ .

(٥) انظر الأزهرى . تهذيب اللغة ١٥ / ٦٦٩ ، ٦٧٠ (الياءات وألقابها) وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٧ وحجة القراءات ٣٦٤ ، وحجة ابن خالويه ١٩٨ .

هذا وقد وردت هذه الظاهرة في بعض القراءات القرآنية الصحيحة ؛
ففي قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف ٩٠] قرأ ابن كثير
ببَاء في الوصل والوقف (١) .

وقد علل ابن خالويه لهذه القراءة بقوله : " من العرب من يجري
الفعل المعتل مجرى الصحيح فيقول : لم يأتي زيد " (٢) .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء ٣٦]
قرأ زيد بن علي " وَلَا تَقْفُو " بإثبات الواو (٣) .

وبذلك يثبت أن الظاهرة ليست من الضرورة وإنما هي لغة لبعض
العرب وقد وردت في القراءات القرآنية .

وهناك ظواهر قيل بأنها ضرورة ، وقد ذكر البعض أنها من لغات
العرب وقد وقعت في الكلام المنثور المروي عن بعض العرب وورد
أيضاً في حديث رسول الله - ﷺ - من ذلك .

- دخول أن على خبر كاد :

ذكر النحاة أن اقتران خبر (كاد) بأن وانتصابه بها قليل في الكلام (٤)
وذلك كقول الشاعر : " كادت النفس أن تفيض عليه "
وقوله :

أبيتم قبول السلم منا فكدتـم .: لدى الحرب أن تُغثوا السيوف عن السِّل (٥)

(١) انظر السبعة ٣٥١ .

(٢) الحجة لابن خالويه ١٩٨ .

(٣) انظر البحر المحيط ٦ / ٣٦ .

(٤) انظر شرح الأشموني ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٥) السابق ١ / ٢١٨ .

ولكن البعض ذكر أنه لا يجوز ذلك إلا في الضرورة ؛ فقد ذكر الألويسي " أن المضارع الواقع في موضع خبر كاد لا يقتزن بأن ، وذلك هو القياس المطرد ... واقتزانه بأن من الضرائر الشعرية " ^(١) وقال ابن عصفور : " والصحيح أن دخولها في خبر كاد ضرورة " ^(٢) .
وقال القزاز : " ومما يجوز له : إدخال أن في جواب كاد والوجه أن لا تدخل " ^(٣) .

على أن هناك إشارات قوية إلى أن هذه الظاهرة ليست من الضرورة الشعرية ، وإنما هي واردة في النثر ، وقد نقل الأزهري عن صاحب العين قوله : " وقالت العوام : كاد زيد أن يموت " ^(٤) والأمر ليس كذلك أيضاً فإنه ليس من قول العوام فقط ، بل إنه لغة لبعض العرب ؛ فقد قال " أبو حيان : وقفت من قديم على نقل ، وهو أن التجرد لغة القوم من العرب ، والإلحاق لغة لآخرين ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب تنطق باللغتين ، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين " ^(٥) .

وقد ورد اقتزان خبر كاد بأن في غير الشعر ؛ فقد " جاء في النثر قول جبير بن مطعم : كاد قلبي أن يطير " ^(٦) .

وقد ورد أيضاً هذا التركيب في حديث رسول الله - ﷺ - " وإن ذكر

(١) ضرائر الألويسي ١٦٧ .

(٢) ضرائر الشعر ٦١ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٨ .

(٤) التهذيب ٣٢٧/ ١٠ (ك د) .

(٥) السيوطي . همع الهوامع ت عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ٢/

٢٠ ، ١٩ .

(٦) العيني : شرح الشواهد . هامش على شرح الأشموني ١/ ٢١٩ .

البعض أن ذلك نادر ؛ فقد قال الألو سي : " وأما ما ورد في صحيح البخاري : وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم ، وجاء في الحديث أيضاً : كاد الفقر أن يكون كفراً . فنادر " (١) .

وبذلك يثبت أن الظاهرة لغة وأنها واردة عن العرب نثراً وليس شعراً فقط وبذلك تخرج عن نطاق الضرورة .

وهناك كثير مما عده النحاة من الضرورة إنما هو في الحقيقة ظاهرة لهجية عرفت وسمعت من بعض قبائل العرب ، بل واشتهر عنها ذلك ، وقد ورد استعمال مثل هذه الظواهر في الكلام النثري وليس في الشعر فقط ، وإنما لا نبالغ إذا قلنا إن المستقصى لكتب الضرائر يجد جلها ظواهر لهجية ، ولذا يقول أحد الباحثين : " وأياً ما كان فالضرورات تعتبر حقلاً واسعاً يمكن أن يمدنا بأخاديد واتجاهات في اشتقاق اللهجات العربية ، إذ الضرورات يمكن أن نعتبرها طرقاتاً للتعبير أو على الأقل يمكن أن تعكس لنا نمطاً من اللهجات " (٢) ؛ بل إن هناك بعض اللهجات التي بلغت من الشهرة أن لقبت بلقب عرف عنها بحيث إذا ذكر اللقب عرفت الظاهرة اللغوية ونسبتها أيضاً وهي ضمن ما يعرف باللهجات الملقبة (٣) ؛ فمثلاً الألو سي يتحدث في كتابه الضرائر عن التي يبدل فيها حرف من حرف فيقول : " نحن نذكر هاهنا ما أبدل منها للضرورة واختص بالشعر ... قد تبدل الجيم من الياء المشدودة في الوقف كقوله :

خالي عويف وأبو علج . : المطعمان اللحم بالعشج

(١) الضرائر ، وانظر ضرائر الشعر ٦٠ هامش .

(٢) اللهجات العربية في التراث ٥٤٢ .

(٣) وإن كانت هذه اللهجات غير فصيحة إلا أنها مشهورة معروفة .

وبالغداة كتل البرنج .: يُقْلَع بالودِّ وبالصيصج

... وتسمى هذه عججة قضاة " (١) .

فالظاهرة منسوبة إلى بعض العرب (٢) - كما ذكر الألوسي - ومع ذلك فقد رآها ضرورة لا لهجة ، وقد ورد استعمال هذه الظاهرة في النثر وليس في الشعر فقط وليس في النثر ضرورة ؛ فقد " قال أبو عمرو بن العلاء : قلت لرجل من بني حنظلة ، ممن أنت ؟ فقال : فقيمج . قال قلت من أيهم ؟ قال : مرج ، يريد فقيمي ومري " (٣) .

وقال الجوهري : " والعججة في قضاة يحولون الياء جيما مع العين يقولون : هذا راعج خرج معج أي راعي خرج معي " (٤) .

وبذلك يثبت أن الظاهرة شائعة منسوبة واردة في الشعر والنثر مما ينفي عنها الوصف بالضرورة .

وقال الألوسي أيضاً : " وتبدل التاء من السين كقوله :

يا قاتل الله بني السعلاة .: عمرو بن يربوع شرار النات

ليسو أعفاء ولا أكيات

أراد : الناس وأكياس ، فقلب السين تاء ، ويقال إن ذلك لغة لبعض العرب " (٥) .

(١) الضرائر ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) نسبت هذه الظاهرة إلى قضاة وإلى تميم وإلى ناس من بني سعد ، وغير ذلك . انظر رسالتنا للدكتوراه . اللهجات في تهذيب اللغة للأزهري ٢٩٣ - ٢٩٥ .

(٣) ابن السكيت . الإبدال تح د/ حسين محمد شرف وعلى النجدي سالم . ط/ مجمع اللغة العربية ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٧ م .

(٤) الجوهري . الصحاح (ع ج ج) .

(٥) الضرائر ١٠٤ ، ١٠٥ .

وأيضاً ذكر أبو زيد أن البدل في هذه الأبيات هو "من قبيح الضرورة"^(١) .

وهذا وذاك يرد عليه بأن الظاهرة منسوبة إلى بعض العرب وقد وردت في بعض القراءات القرآنية ؛ فقد نسبت الظاهرة إلى حمير وإلى اليمن وإلى قضاة وإلى طيء^(٢) ، وكذلك وردت قراءة ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ ﴾^(٣) [الناس ١] في الشواذ .

وبذلك يثبت أنها لغة شائعة وليست ضرورة ، ويجب نفي هذا الوصف أو ذاك المصطلح عن هذه الظواهر وأمثالها وإعطاؤها اسمها الحقيقي وهو أنها لهجات أو لغات لبعض العرب ، ذلك أن مصطلح الضرورة يحمل فيما يحمل عدم الفصاحة عند كثير من العلماء أما هذه اللغات فما اشتهر منها وجاء به فصيح الكلام وخاصة القرآن الكريم وقراءاته ، فهو فصيح ، لا يجوز نسبته إلى الضرورة بحال لا ينطبق عليها قول الشيخ بهاء الدين " كل ضرورة ارتكبها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة " ^(٤) .



(١) نواد اللغة لأبي زيد الأنصاري ط / بيروت ١٨٩٤م ص ١٤٧ .

(٢) انظر اللهجات في تهذيب اللغة ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٣) مختصر في شواذ القرآن ١٨٣ .

(٤) المزهر ١ / ١٨٨ .

نتائج البحث

• ليس ابن مالك هو أول من يرى أن الضرورة الشعرية هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة فقد سبقه بها كثير من العلماء منهم أبو عثمان المازني .

لم يكن ابن عصفور أول من رأى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا فقد سبقه إلى ذلك كثير من العلماء ومنهم سيبويه (١) .

ليست الآراء التي تعرف الضرورة اثنين فقط ، بل إن هناك رأياً ثالثاً يتمثل فيما رآه ابن فارس من منع الضرورة واعتبارها خطأ من الشاعر لا مبرر له .

وصف سيبويه ما يجوز في الشعر ولايجوز مثله في النثر بمشتقات مادة "ض ر ر" هو الذي أحدث هذه الآراء المتعددة مع أنه يرى أن للشاعر لغة خاصة بخلاف لغة للنثر . أكد البحث نظرية سيبويه السابقة من أن الشعر لغته التي تتيح وتجزئ له ما لا يتاح لغيره ولا يجاز إلا له .

ما ورد في الشعر مما وافق إحدى لهجات العرب أوبعضها يجب أن يخرج من إطار الضرورة ، فإن ما قيس على لغة العرب فهو من لغتهم . ولا يؤخذ بقول من قال إنه لا يخرج من باب الضرورة .

جعل كثير من النحاة واللغويين من الضرورة بعض الظواهر اللغوية الموجود عند كثير من العرب التي أخذت اللغة عنها كأسد وتميم وأزد السراة وغيرها .

(١) هناك من يرى أن سيبويه أول من رأى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة (انظر الضرائر للألوسي ص ٥) .

تمسك كثير من علماء اللغة بأن بعض الظواهر اللغوية هي من
الضرورة الشعرية على الرغم من إشارتهم إلى أنها ظواهر لهجية
لبعض العرب وإشارتهم أيضاً إلى أن القرآن الكريم وقراءاته قد ورد
بها .

هناك ظواهر لهجية مستعملة في الكلام النثري ووجدت في القرآن
الكريم ومع ذلك وصفت بأنها من قبيح الضرورة وليس من الضرورة
فقط .

هناك لهجات عربية وسمت بأنها ضرورة وقد جاء بها كلام العرب
نثراً وقولاً صحيحاً لرسول الله - ﷺ - وإن لم نجد لها ما يؤكد أنها من
القرآن الكريم وقراءاته .

هناك بعض اللهجات الملقبة والمشهورة عن بعض العرب وصفها
البعض بأنها ضرورة وقد رويت شعراً ونثراً والنثر ليس محطاً
للضرورات .



جريدة المراجع والمصادر

الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي - وزارة التراث القومي - مسقط - عمان .

الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ت د/ حسين محمد شرف وعلى النجدي سالم ، ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالبنا الدمياطي .

الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي - حيدر آباد الدكن بالهند - ١٣٥٩ هـ .

الاقتراح في علم أصول النحو - لجلال الدين السيوطي - تحقيق دكتور أحمد محمد قاسم ط أولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م (مطبعة السعادة بالقاهرة) .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري - مطبعة السعادة - القاهرة - ط الرابعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - مطبعة السعادة ط ١ أولى ١٣٢٨ هـ تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون - دار القلم - بيروت . تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تح/ عبد السلام هارون وآخرين (دار القومية للطباعة ١٣٨٤ هـ - ١٩٨٤ م) .

جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي خطاب القرشي تح على محمد البجاوي (دار نهضة مصر - القاهرة) .

جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي - ت عبد السلام هارون
(دار المعارف - القاهرة) ط الخامسة .

الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه تح/ دكتور عبد العال
سالم مكرم (دار الشروق - بيروت) الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تح /
سعيد الأفغاني (مؤسسة الرسالة - بيروت) الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ -
١٩٨٤م .

الخصائص لأبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني ت محمد علي
النجار (دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان) .

دراسات في فقه اللغة العربية د/ يعقوب بكر (مكتبة لبنان) ١٩٦٩م .
ذم الخطأ في الشعر لأبن فارس تح دكتور رمضان عبد التواب (مكتبة
الخانجي - مصر) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

السبعة في القراءات لابن مجاهد تح دكتور شوقي ضيف (دار المعارف)
طبعة ثانية .

سيبويه والضرورة الشعرية دكتور إبراهيم حسن إبراهيم (مطبعة حسان)
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني (عيسى
البابلي الحلبي) .

شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن الأشموني نشره
أحمد أمين وعبد السلام هارون (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر)
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

شرح الشواهد للعيني - هامش على شرح الأشموني .

الصاحبي لابن فارس تح / السيد أحمد صقر (عيسى البابي الحلبي -
القاهرة) .

الصاحح . تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري تح
عبد الغفور العطار (دار العلم للملايين - بيروت) الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م .

الصناعتين لأبي هلال العسكري ت / على البجاوي ومحمد أبو الفضل
إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢م .

ضرائر الشعر لابن عصفور الإشييلي ت السيد إبراهيم محمد (دار
الأندلس- بيروت - لبنان) الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكري الألوسي
شرح محمد بهجة الثري البغدادى (دار الآفاق العربية - القاهرة) طبعة
أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي تح/ محمود
محمد شاكر (مطبعة المدني - القاهرة) .

العمدة لابن رشيق (دار الجبل - بيروت) الطبعة الرابعة .

فصول في فقه العربية دكتور رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي
بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض) طبعة ثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

القاموس المحيط للفيروزابادي (الهيئة المصرية العامة للكتاب)
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

القراءات واللهجات لعبد الوهاب حموده (مكتبة النهضة المصرية)
طبعة أولى ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨م .

قضايا لهجية دكتور الموافي الرفاعي الببلي الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ
- ١٩٩٤ م .

الكتاب (كتاب سيويه) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تح عبد السلام هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لمحمود بن عمر الزمخشري
(دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي) الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م .

لسان العرب لابن منظور تح / عبد السلام على الكبير وآخرين (دار
المعارف - مصر) .

اللغة بين المعيارية والوصفية دكتور / تمام حسان (دار الثقافة - الدار
البيضاء) .

اللهجات العربية في القراءات القرآنية دكتور/ عبده الرجحي (دار
المعارف - مصر) ١٩٦٨ م .

ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن القيرواني تح دكتور رمضان عبد
التواب ودكتور صلاح الدين الهادي (دار العروبة - الكويت ودار الفصحى
بالقاهرة) .

ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي تح / عوض بن حمد القوزي .
طبعة أولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح
عثمان بن جني تح على النجدي ناصف وآخرين (لجنة إحياء التراث
الإسلامي - القاهرة) ١٤٨٦ هـ .

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية . نشر
برجستراسر (مكتبة المتنبي - القاهرة) .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - شرح محمد

- أحمد جاد المولى بك وآخرين (دار التراث - القاهرة) طبعة ثالثة .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لأحمد بن محمد علي
المقري الفيومي تح / دكتور عبد العظيم الشناوي (دار المعارف) .
- معاني القرآن للأخفش تح / دكتور عبد الله الأمير محمد أمين الورد (عالم
الكتب - بيروت) طبعة أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- معاني القرآن للفراء تح / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (الهيئة
المصرية العامة للكتاب) ١٩٨٠ م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي نشر أحمد فريد رفاعي - القاهرة ١٩٥٦ م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني تح / محمد ابن الخواجة
(دار العرب الإسلامي) .
- نوادير اللغة لأبي زيد الأنصاري . بيروت ١٨٩٤ م .
- همع الهوامع في شرح الجوامع لجلال الدين السيوطي تح/ عبد العال سالم
مكرم (دار البحوث العلمية - الكويت) ١٣٩٤ هـ ١٩٧٥ م .



الرسائل والدوريات

- 📁 اللهجات في تهذيب اللغة للأزهري في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لأحمد لطفي عبد المنعم دويدار - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- 📁 اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم .
- 📁 مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء السابع والعشرون (ذو الحجة ١٣٩٠هـ - فبراير ١٩٧١م) لغة الشعر وكتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة دكتور محمد زغلول سلام .



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٥٩	- المقدمة
٣٦١	- تمهيد
٣٧١	- لغة الشعر .
٣٧٥	- موافقة الضرورة لبعض اللهجات.
٣٥٨	- ظواهر لغوية في شعر الضرورة .
٣٩٠	- تسكين هاء الضمير في حال الوصل .
٣٩٣	- قصر الممدود ومد القصر .
٣٩٤	- زكريا - زكرياء .
٣٩٥	- زنا - زناء .
٣٩٧	- حذف واو الضمير ويائه وإبقاء الضمه أو الكسرة دليلاً عليها .
٣٩٩	- إشباع الحركة حتى يتولد منها حرف .
٤٠١	- عدم حذف حرف العلة للجازم .
٤٠٣	- دخول أن على خبر كاد .
٤٠٨	- نتائج البحث .
٤١٠	- جريدة المراجع والمصادر .
٤١٥	- الرسائل والدوريات .
٤١٧	- فهرس الموضوعات

